

نحو تمكين رؤية منهجية لتنظيم الجامعة الجزائرية

أ. بايشي آمال

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة باتنة

amelsocioeco@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على الإجراءات والشروط التنظيمية التي قامت عليها منظومة التعليم الجامعي في الجزائر، وإلى مناقشة المراحل الزمنية المتعاقبة التي شهدتها الجامعة الجزائرية في هياكلها القاعدية وآلياتها التنظيمية. كما تسعى أيضا إلى محاولة التطرق لسوسيولوجيا تنظيم الجامعات في الجزائر وفق منهجية ملائمة مع طبيعة المهام والأهداف المخولة للجامعة الجزائرية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة إحداث تطوير تنظيمي بواسطة تكنولوجيا الانترنت للتغلب على الصعوبات التي تعرفها الجامعة الجزائرية على المستويين الكمي والكيفي، والعمل على معالجة الوضعية الحالية للجامعة باعتبارها نتاج لتحولات سياسية، اقتصادية ومجتمعية.

Résumé

L'objectif de cet article est de faire une approche méthodologique visant à identifier les procédures et les exigences organisationnelles réalisées par le système de l'enseignement supérieur en Algérie.

L'analyse des étapes successives vécues par l'université algérienne en matière d'organisation des différentes structures et des mécanismes organisationnelles y est également présentée.

L'étude mettra l'accent sur une présentation méthodologique de l'organisation de l'université algérienne à trouver les différentes étapes de son histoire.

Les résultats de ce travail devraient contribuer, à favoriser la progression de l'organisation de l'université par le recours à la technologie généralisée de l'internet afin de surmonter les difficultés que connaît l'université algérienne sur les plans quantitatif et qualitatif.

مقدمة

إن الإجراءات والشروط التنظيمية، والقوى المالية والمادية والبشرية، التي قامت عليها بالخصوص منظومة التعليم العالي والجامعي في الجزائر. تأتي لتعكس مراحل زمنية متعاقبة تثبت مدى التطور الكمي والنوعي الذي شهدته الجامعة في هياكلها القاعدية وآلياتها التنظيمية وبرامجها التعليمية.

مع ذلك، ما تزال الجامعة الجزائرية في حاجة إلى تطوير وإصلاح حتى تتمكن من الوصول إلى المكانة الاجتماعية للتعليم الجامعي وقيمة الشهادات التي يمنحها.

وأن تكييف تطوير تنظيم الجامعة، بهذا الشكل، نجد بدايته في مواجهة تحديات عصر الشبكات. حيث أن الشروع الفعلي في التطوير التنظيمي بواسطة الانترنت في عملية التعليم والتعلم لم يعد ترفا بل أصبح مطلبا حيويا لتطوير الهياكل التعليمية لما تقدمه هذه التكنولوجيا من نقلة نوعية في إعادة صياغة المنهج بمفهومه الشامل والرفع من مستوى المخرج التربوي وذلك بجهد أقل ونوعية أفضل.

تحديد مشكلة ومفاهيم الدراسة: تفرض طبيعة هذه الدراسة الإحاطة بالجوانب المنهجية التالية:

المشكلة المحورية للبحث: مع تنامي اهتمام الجزائر بتعليم أبنائها، وتطبيق مبدأ الديمقراطية في التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية، الأمر الذي ترتب عليه زيادة نسبة الطموح التعليمي الجامعي. ونموا واسعا كهذا لم يكن ممكنا حقيقة دون أن يتسبب

في ترك آثار عميقة في المنظومة الجامعية الجزائرية، التي تطبعها سواء من حيث المضامين أو الأشكال.

وعليه، تحقيق الإصلاح في هذا الاتجاه دون دراسة دقيقة ومتأنية وتخطيط لها، قد يكون خطرا يهدد التعليم الجامعي لأن نشأة الجامعة الجزائرية وتطورها التاريخي، في معظمه، نتيجة للعجلة وغالبا ما تكون بأسباب سياسية واجتماعية دون أن تتوفر لها المقومات الأساسية للعمل الجامعي.

بالتالي، يجب أن تتلاءم الجامعة الجزائرية مع التغيرات العميقة التي عرفتها البلاد على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية والثقافية، وأن تبدو قادرة على أن تستجيب لفعالية التحديات الكبرى التي يفرضها التطور السريع في مجالات العلوم والتكنولوجيا وعولمة الاقتصاد والاتصال.

مما سبق، يسعى موضوع هذه الدراسة إلى تحقيق مقاربة منهجية من منظور سوسيو- تنظيمي. حيث يمكن حصر الإشكال العام لهذه الدراسة في: ما هي الرؤية المنهجية الملائمة لتنظيم الواقع الحالي للجامعات في الجزائر؟

هدف البحث وأسئلته: يمكن تحديد هدف البحث الحالي باستقصاء أهمية التطوير التنظيمي بواسطة تكنولوجيا الانترنت في الجامعة الجزائرية كروية منهجية تؤدي إلى تنظيم العمل الجامعي وتبثيق عن هذا الهدف الأسئلة التالية:

1. هل تجاوزت الجامعة في الجزائر أهم تحديات الألفية الثالثة، بسبب المتغيرات والمستجدات العالمية، حتى تتمكن من الشروع في الهيكلة الجديدة بواسطة النظام

الجديد: ل.م.د؟

2. هل ستتمكن الجامعة في الجزائر من إيجاد المنهجية الملائمة التي تسمح بتنظيمها بواسطة شبكة الانترنت؟

3. هل يمكن تطبيق منهجية التطوير التنظيمي بواسطة الانترنت في سبيل تجسيد جامعة جزائرية مفتوحة على العالم؟

مفاهيم الدراسة: أهم المفاهيم التي تتبثق عن الموضوع هي:

أ- التنظيم: إن تصور معنى لكلمة التنظيم يشوبه الكثير من الغموض، فهو يظهر في شكل غير ملموس وغير محدد مما يؤدي إلى صعوبة تحديد معنى واضح له. ويمكن تبسيط تعريفاته في تحديد المعاني الأساسية والمهمة التي توضحه فهو عبارة عن: «مكان "Place" (مدرسة، شركة، مؤسسة...)؛ وهيكل "Structure" (الذي يحدد الملامح العامة للمنظمة)؛ وعملية "Process" (ويمكن النظر إليه كعمليات وممارسات توضح حركة التنظيم)؛ ووسيلة "Tool" (فالطريقة التي تتيح مزج الموارد والأطراف داخل المنظمة أو خارجها هي الوسيلة التي تستخدمها المنظمة لتحقيق أهدافها).»¹

وهناك بعض التعاريف العامة للتنظيم على أنه: «الإطار الذي يتم بموجبه ترتيب جهود جماعة من الأفراد وتنسيقها في سبيل تحقيق أهداف محددة، ويتطلب هذا تحديد النشاطات المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف، وتحديد الأفراد المسؤولين عن

¹ - أحمد ماهر، التنظيم: الدليل العملي لتصميم الهياكل والممارسات التنظيمية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005)، ص 585.

القيام بهذه النشاطات وكذلك تحديد الإمكانيات والموارد التي يستخدمها هؤلاء الأفراد وتوضيح العلاقات الإدارية بينهم من حيث السلطة والمسؤولية.¹

ويمكن النظر إلى التنظيم حسب ظروف الدراسة ككيان اجتماعي له مجموعة واسعة من العمليات التي تؤدي إلى تحقيق أهداف محددة، وذلك عن طريق توضيح وسائل تحقيقها من خلال الاستخدام الفعال للمصادر البشرية وغير البشرية على اعتبار التنظيم في حركة مستمرة تؤدي إلى التطوير المرغوب.

ب- التطوير التنظيمي: تعبر عملية التطوير التنظيمي بصورة عامة عن: «حركة الانتقال الجذري، أو التدريجي من واقع راهن إلى حالة جديدة، تختلف عن سابقتها، أو عن الحالة القائمة، وقد يتضمن التطوير تغيير أو تحسين طبيعة عمل أو نشاط المنظمة لغرض تحقيق الأهداف بصورة أفضل».²

وبشكل عام، نجد أن التغيير التنظيمي يركز على مجال محدّد وقد يرتبط بتغيير جزئي في نظام إداري أما التطوير التنظيمي يستند إلى التغيير الشامل الذي يتضمن كافة مجالات التنظيم، ويعني ذلك أن: «التطوير التنظيمي يتطلب الأخذ بكل من التغيير في الإطار الفكري للمنظمة، والتغيير الهيكلي للوحدات التنظيمية، والتطوير التشريعي، والتغيير في الإمكانيات البيئية وتطویرها».³

¹ - كمال حمدي أبو الخير، مبادئ الإدارة الدولية-النظرية والتطبيق (القاهرة: مكتبة عين شمس، 2000)، ص. 290.

² - خليل محمد حسن الشماع، خضير كاظم حمود، نظرية المنظمة، ط. 2 (دار المسيرة، 2005)، ص. 369.

³ - محمد الصيرفي، إدارة التغيير (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص. 13.

بالتالي يعرف التطوير التنظيمي بأنه عبارة عن تدخلات مخططة تدعمها الإدارة العليا لزيادة الفعالية في العمليات التي تجري في التنظيم ككل.

ج- التطوير التنظيمي بواسطة الإنترنت: تتفق تعريفات مفكري الإدارة والتنظيم على أن هناك توافقا بين تكنولوجيا الانترنت وقدرات المنظمة على التوجيه المعرفي في تصميم الهياكل التنظيمية والوظائف والأنظمة الإدارية. وبهذا الصدد يعتبر التعريف التالي بأن التطوير التنظيمي بواسطة الانترنت هو: «إحداث تطوير شامل في المناخ السائد بالتنظيم بالتركيز على زيادة الفاعلية، وذلك بمعاونة من عنصر تقني كتكنولوجيا الحواسيب والانترنت التي تقوم بدور أداة التغيير "Change agent" وتروج للأفكار الجديدة بين أعضاء التنظيم»¹

واستنادا على ما تقدم فإن التطوير التنظيمي بواسطة الإنترنت يكون من خلال الربط التكاملي بين الأفراد والوظائف والهياكل التنظيمية والتي تؤدي إلى ظهور بعض المؤشرات التنظيمية التي تسمح بتنمية المهارات والاتجاهات المعرفية.

د- الجامعة: قد تعددت تعاريف الجامعة حسب دورها ووظيفتها وأهدافها، فمنها التعريف التالي: «أنها إحدى التنظيمات الاجتماعية التي تسهم في عملية تنمية المجتمع بصفة عامة، ولها وظائف متعددة هي: العملية التعليمية؛ زيادة المعرفة؛ إجراء البحوث المتنوعة للمساهمة في حل مشكلات المجتمع المحلي الذي توجد فيه. فهي تزود جميع التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والصناعية بكل التخصصات

¹- موقع النادي العربي للمعلومات من: www.arabain.net

والإطارات البشرية اللازمة لمتطلبات التنمية الشاملة في المجتمع.¹ وتأسيسا على ما تقدم يمكن النظر إلى الجامعة من خلال إجراءات البحث الحالي على أنها منظمة اجتماعية ثقافية، علمية تربوية وبذلك يقترن وجودها بالمتغيرات العالمية ولا يمكنها أن تكون منعزلة عن التقنيات المعلوماتية. فهي تستطيع أن تستخدم خدمة الانترنت لبناء ثقافتها التنظيمية في ظل التطوير التنظيمي الذي تحققه.

أولاً، نشأة الجامعة الجزائرية وتطورها: إن أغلب الأحداث والظروف التي أحاطت بمنظومة التعليم العالي والجامعي في الجزائر، توحى بوجود واقع تعليمي متغير من خلال ثلاث مراحل زمنية متعاقبة هي:

1- مرحلة العهد الاستعماري: لقد أنشئت أول جامعة في الجزائر سنة 1877 من طرف سلطات المستعمر الفرنسي وأعيد تنظيمها سنة 1909 لتحقيق مصالح التواجد الاستعماري بالجزائر. «وظلت محافظة على طابعها وروحها الفرنسيين في دراساتها وأبحاثها وطلبتها الذين يتابعون الدراسة بها. بحيث لم يتخرج منها جزائري واحد إلا بعد الحرب العالمية الأولى، وهو محام واحد فقط. كما لم ينشأ بها قسم لدراسة اللغة العربية والثقافة العربية على غرار قسم اللغة والأدب الفرنسي منذ نشأتها حتى الاستقلال.²»

¹ عبد الله عبد الرحمن، دراسات في علم الاجتماع، (لبنان: دار النهضة العربية، 2000)، ص. 25.

² رابح تركي، أصول التربية والتعليم (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1995)، ص. 146.

وبهذا المعنى، عملت السياسة الاستعمارية على غرس الثقافة الفرنسية بين الأهالي وخلق فئة تقوم بدور الوسيط بين السلطات الفرنسية والبيئة الاجتماعية الجزائرية.

2- مرحلة بداية الاستقلال (1962-1970): سمة هذه المرحلة الأساسية هي الاستمرار في تبني الأساليب التنظيمية المعتمدة خلال الفترة الاستعمارية نظراً لـ: «الأولويات التي أوكلت كمهام للدولة الجزائرية عبر المؤسسات السياسية والاقتصادية بإعادة الاعتبار لها وبعث ديناميكيته، بقيت آثار المنظومة الفرنسية على الجامعة خصوصاً ولم يتح إدراج ملف إصلاحها إلا عندما تقرر إصلاح الجامعة الفرنسية سنة 1965 إذ تم الاقتداء بها».¹

يمكن اعتبار سنة 1970 أول مؤشر عن الجامعة الجزائرية، حيث تم إنشاء أول وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، «حيث يمثل المخطط الثلاثي بداية المرحلة التخطيطية التي تضمنت السياسة المنتهجة لتسيير مختلف شؤون البلاد، وفي نهاية هذا المخطط، أي سنة 1970، تم إنشاء أول لجنة وطنية لإصلاح التعليم العالي بصفة رسمية».² وأصبحت ملامح، هذه المرحلة، تحقيق السيطرة على الأوضاع في الجامعة محاولة لإعطاء الصياغة الجديدة للتعليم العالي وفقاً لكبرى الاتجاهات التي تؤكد على الهوية الحضارية بأبعادها.

¹ - Gherid Djamel, « L'université d'hier à aujourd'hui », l'université aujourd'hui (actes de séminaire), Oran, EdCrasc, 1998, P. 08.

² - Ibid, P. 11.

3- مرحلة الشروع في تنظيم الجامعة (1970-1980): تعتبر هذه المرحلة بداية ميلاد الجامعة الجزائرية، التي تزامنت مع تنفيذ المخطط الأول والثاني (1970-1973) و (1974-1977) وترسخت فكرة القيام بالإصلاح وفقاً لما تقتضيه الخصوصية الاجتماعية والمحاور الكبرى للسياسة التنموية. وقد أجريت خلال هذه المرحلة تعديلات على السياسة العامة لإصلاح وتنظيم الجامعات، حيث تم تبني المبادئ الرئيسية التالية:¹

1. ديمقراطية التعليم (حق التسجيل بالجامعة بعيداً عن الفوارق الطبقية من جهة وتطبيق مبدأ التوازن الجهوي).
2. جزارة التأطير (إحلال الإطارات الجزائرية المتخرجة من الجامعة الجزائرية محل الإطارات الأجنبية).
3. التعريب (استعمال اللغة العربية سواء في التعليم أو البحث العلمي).
4. أولوية التكوين العلمي والتقني (القناعة بأن للتحكم العلمي والتكنولوجي أثر في تطور المجتمعات وتقدمها).

الملاحظ خلال هذه المرحلة تباطؤ وتيرة تطبيق هذه المبادئ، ويعود ذلك إلى المشاكل التي ما زال القطاع يتخبط فيها: «كالتزايد السريع في أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعة في مقابل نقص المكونين وعدم كفاءة نظام التوجيه الجامعي وكذا عدم التلاؤم بين ما تقدمه الجامعة من متخرجين ليسوا مرتبطين كيفاً بالطلب الاجتماعي. إضافة إلى نقص الخبرة التربوية والمهنية لدى هيئة التدريس نظراً لعاملٍ صغر

¹- Benamar Djamel, Entre Nationalisme et développement, l'ambiguïté des sciences sociales en Algérie, colloque sur les sciences sociales aujourd'hui, Oran, Credo, 1986, P. 104

السن من جهة وغياب التأطير الأكفأ والأكثر ملائمة.¹ لكن يمكن اعتبار عدم وضع "قانون أساسي نموذجي للجامعة"، يحدّد فيه أهداف هذه الأخيرة ودور كل من ينشط بداخلها، من أهم النقائص المرتبطة بهاته المرحلة.

4- مرحلة المراجعة والتطوير التنظيمي للجامعة الجزائرية: شهدت بداية هذه المرحلة انعقاد الندوة الوطنية الأولى للتعليم العالي سنة 1980 والتي تدور بصفة عامة، حول نظام التقييم البيداغوجي والتعديلات الواجب إجراؤها. ويمكن تتبع هذه المرحلة من خلال تعاقب الفترات الزمنية التالية:

أ- الفترة الأولى (1980 - 1990): صدر خلال هذه الفترة المرسوم رقم 544/83 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403هـ الموافق لـ 24 سبتمبر 1983م، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، وهو ما يسمح بالقول بأن هذه الفترة هي: «فترة البناء القانوني للجامعة عن طريق وضع نصوص تنظيمية أساسية توحّد التنظيم الداخلي للجامعة. وعن الملاحظ في هذا النص هو ذلك التقليل من الأهداف ذات الطابع الإيديولوجي الاشتراكي الواجب على الجامعة تحقيقه والتركيز فقط على الأهداف ذات الطابع العلمي والمعرفي.»² فكل هذا عبارة عن بداية التخلي عن بعض المبادئ التي بني على أساسها إصلاح سنة 1971. الجدير بالذكر، أن هذا الإصلاح الجامعي من خلال النتائج المحققة، قد أفرز بعض السلبيات والنقائص:³

¹ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حصيلة العشرية 67- 1978 (الجزائر: 1980)، ص. 218.

² - بن علي محمد، "أهداف الجامعة والأطراف الفاعلة فيها" في: مجلة الحقيقة (الجزائر، عدد خاص بالملتقى الدولي السابع حول: الجامعة وقضايا المجتمع، جامعة أدرار، 2004) ص. 37.

³ - فس المرجع، ص 37.

1. المخطط الخماسي الأول (84-80)، عرف ازدياداً هائلاً في عدد الطلبة والذي لم يقابله زيادة في الهياكل وفي المؤطرين فأصبحت الجامعة تشكل عبئاً ثقيلاً على القطاعات الأخرى.

2. المخطط الخماسي الثاني (89-85)، قد خصص في معظمه لإنجاز المشاريع المتبقية عن سابقتها.

لذلك شهدت نهاية الثمانينات تغيير في السياسة المجتمعية مع بداية الحديث حول ضرورة إصلاح أجهزة ومؤسسات الدولة بالشكل الذي يسمح بالفتح على المجتمعات الخارجية وعدم الانغلاق. غير أن هذا لم يدفع الجامعة إلى التغيير، حتى أحداث أكتوبر 1988 لم تتجح في ذلك.

ب- الفترة الثانية (1990-2000): أهم ما ميز هذه الفترة هو ما يسمى بإصلاح أكتوبر 1995 الذي تركزت إستراتيجية حول المبادئ التالية: «مهمة الخدمة العمومية للجامعة، بتحقيقها للمصلحة العامة، استقلالية الجامعة والبعد عن التسيير المركزي، نوعية التكوين وفيه يتم الانتقال من الكم إلى الكيف والتفكير بالطرق التدريسية والبرامج ومحتوياتها وإعادة النظر فيها»¹

ويشكل، القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 05/99 خلال هذه الفترة نقطة انطلاقها الحاسمة، حيث تسجل مواده نقلة نوعية ومنعرج حاسم لا مثيل له في مسيرة الجامعة من التبعية الأيديولوجية والسياسية عموماً والاشتراكية خصوصاً.

¹ - Boubaker Benbouzid, communication sur la réforme de l'enseignement supérieur conseil national de transition, octobre 1995, P :09.

لكن، التحول عن الاشتراكية مباشرة إلى الدخول إلى ساحة الاقتصاد له أثر كبير على الجامعة حيث أنه لا يمكن للجامعة الجزائرية أن تؤدي ما تؤديه الجامعات في الغرب (اليوم).

ج- الفترة الثالثة (ما بعد سنة 2000): خلال هذه الفترة، قامت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية بالتقدير الموضوعي لمختلف الصعوبات والحلول التي يمكن إدخالها حتى يتاح للجامعة القيام بدورها في عملية التنمية ذات الديناميكية المتسارعة. «وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة وتوجيهات مخطط إصلاح المنظومة التربوية الذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في 20 ابريل 2002، ومن المحاور الأساسية لبرنامج العمل على المدى القصير والبعيد الذي برمج في إطار الإستراتيجية العشرية لتطوير القطاع للفترة ما بين: 2004-2013، فقد بات من الضروري إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي، وتتمثل مرحلته الأولى في وضع هيكلية جديدة للتعليم، تكون مصحوبة بتحسين وتعديل مختلف البرامج البيداغوجية، وتنظيم جديد للتسيير البيداغوجي»¹.

فهذا الإصلاح ضرورة ملحة في عالم اتسم بانفجار المعلومات، وذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بالسماح للجامعة الجزائرية بأن تصبح قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على المستوى الوطني والدولي.

ثانيا، تحديات الجامعة للألفية الثالثة: إن الجامعة الجزائرية أمام تحديات كبرى بسبب المتغيرات والمستجدات العالمية، وتتمثل تلك التحديات في:

¹- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي (الجزائر: جانفي 2004)، ص.3.

1- التحديات التخطيطية والهيكلية: من أهم التحديات التخطيطية والهيكلية التي تواجه الجامعة:

أ- هناك عدم توازن واضح، في هيكل التخصصات العلمية في التعليم الجامعي بين الكليات النظرية والعلمية. « وهذا يعود إلى فلسفات التربية العربية عموماً والجزائر على وجه الخصوص، عندما شرعت في تخطيط التعليم. حيث تم تقسيم المناهج التربوية إلى مناهج تستجيب للجانب المادي، وأخرى للجانب الروحي، استناداً وتأثراً بالتقاليد الأوروبية التربوية الكلاسيكية. وكان من نتائج هذا التقسيم انقسام عقول الطلاب وشخصياتهم بل وتصارعها بين ما يعرف بالكليات النظرية والكليات العلمية، وهو تقسيم خاطئ لأن العلم كيان واحد.¹»

ب- مسألة العلاقة التخطيطية بين الخطة التعليمية والاقتصادية، كما أنه لا توجد هناك تشريعات وقوانين مفصلة تحكم وتضبط العلاقات المتبادلة بين فعاليات التعليم وفعاليات الاقتصاد والتنمية الشاملة.

2- التحديات الاجتماعية: أهمها التزايد الكبير لعدد الطلاب بسبب: «النمو السكاني السريع واتساع الفئة العمرية ما بين: 18-23 سنة؛ اعتبار الدراسة في الجامعة قيمة اجتماعية في حد ذاتها؛ اهتمام الدولة بمبدأ الديمقراطية في التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية؛ الطموح التعليمي المتزايد للآباء والأبناء. وينطبق هذا بصفة خاصة على الطموح التعليمي الجامعي.²»

¹- نفس المرجع، ص. 11.

²- محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية (الجزائر: د.م.ج، 1989)، ص. 180.

وهذا ما وضع الجزائر أمام تحد كبير في صياغتها لسياسة واضحة للقبول في الجامعة وربطها باحتياجات التنمية وسوق العمل.

3- التحديات الاقتصادية (التمويلية): يواجه التعليم العالي أزمات مالية واقتصادية بسبب تزايد الإنفاق على مؤسسات التعليم التي تتوسع باستمرار، سواء في عدد الطلاب أو الهياكل. لكن في المقابل هناك تقلص في ميزانيتها السنوية. لذلك لابد من التفكير في بدائل وأساليب جديدة لتمويل التعليم العالي. «بحيث تقوم على مشاركة جميع الذين يجنون فائدة من التعليم العالي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. بما في ذلك القطاع الاقتصادي وذلك عن طريق التبرعات، فرض رسوم تعليمية ومشاركة المجتمعات المحلية والمؤسسات الخيرية والوقفية، الآباء، الطلبة، وإنشاء صناديق التوفير للتعليم، نقل وتحويل جزء من الميزانيات العسكرية إلى التعلم»¹

وإن عدم الشروع في هذه الأساليب الجديدة لتمويل التعليم العالي، سيضع الجامعة أمام تحد اقتصادي/تمويلي حاد بحيث ستبقى على ما هي عليه، وستجعل التعليم الجامعي يعيش في حلقة مفرغة أثرت وتؤثر في وظائفه وتحقيق أهدافه.

4- تحديات مسيرة البحث العلمي: لقد حاولت الجزائر أن تشق طريقها، في ميدان البحث العلمي منذ سنة 1973. لكن مسيرة البحث العلمي لم تتطور وأصبحت تعاني من عدة تحديات تتعلق بـ:

¹ - علي الحوات، "التعليم العالي في الوطن العربي، بدائل وخيارات لحجبات التنمية في عالم متغير"، مجلد الفكر العربي (بيروت: العدد الثامن والتسعون، فريق 1999)، ص.11.

- سياسة الجامعات وتوجهاتها، فحداثة التعليم العالي استدعت التركيز على التدريس، وعدم الاهتمام بالبحث العلمي كهدف أساسي من مرتكزات التحول العلمي، وربطه بخطط التنمية الشاملة.

- منهج البحث العلمي والعاملين فيه، ويأتي في مقدمتها اتجاه بعض الباحثين إلى تقديم بحوث من أجل ترقية الأكايمية وليس لتقديم بحوث علمية قيمة. وبالرغم من التدعيم نحو التوجه إلى تبني "المشروع الوطني للبحث. PNR " فإن لتخطي هذا التحدي ولكي تتجح في نشاطها البحثي عليها أن توفر جميع الشروط المادية والمعنوية والتنظيمية والمعلوماتية لتتمكن من مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرون.

5- تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات: إن الجامعة الجزائرية مدعوة لأن تمتلك مشروعها الثقافي لتتصدى لتحديات الألفية الثالثة، وعليها رؤية نفسها من خلال علاقتها مع المجتمع والعالم الذي هي جزء منه. ويستند ذلك بشكل مبدئي إلى: «حرية التفكير والبحث ولوعي الأفراد والمجموعات في أن تتخلى عن التعليم التقليدي وأن تتجه إلى تعليم التفكير وتعليم التعلم باستمرار وتدريب الذكاء، لتتمكن من العيش في عصر العولمة، وأن تكون طلابها تكويناً غير منسوخ من نماذج خارجية»¹

لمجابهة هذه التحديات، تشرع الجامعة الجزائرية في تقديم تصحيح لمختلف الاختلافات الملاحظة، عبر إعداد إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي وذلك سواء على مستوى التسيير أو الأداء ومردودية الجامعة. والواقع أنه في غياب تقدير

¹ - حمليل الصالح، "مساهمة الجامعة في التنمية وخدمة المجتمع" في: مجلة الحقيقة، المرجع السابق، ص ص. 170-196.

موضوعي لمتطلبات هذه المجابهة سيخلق فجوة جديدة تحول دون تطبيق هذه الإصلاحات.

ثالثا، الهيكلية الجديدة للتعليم الجامعي بواسطة النظام: ل.م.د:

من مهمة هذه الهيكلية الجديدة، زيادة على إثبات الطابع العمومي للتعليم العالي، عليها أن تؤكد على المبادئ التي تسمح لها بالاستجابة لتطلعات المجتمع، وفي الوقت نفسه ملاءمتها، تدريجيا مع النظام العالمي للتعليم العالي. وهذه المبادئ هي أساسا:¹

- ضمان تكوين نوعي، يأخذ بعين الاعتبار التكفل بتلبية الطلب الاجتماعي الشرعي في مجال الإنفاق بالتعليم العالي.
- تحقيق تأثير متبادل فعلي مع المحيط الاجتماعي الاقتصادي وهذا بتطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة والعالم الذي يحيط بها.
- تطوير ميكانيزمات التكيف المستمر.
- تقوية المهمة الثقافية للجامعة، ترقية القيم العالمية التي يعبر عنها الفكر الجامعي خاصة تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الآخر.
- تمكينها من التفتح أكثر على التطور العالمي وعلى الخصوص في مجال العلوم والتكنولوجيا، تشجيع وتنويع التعاون الدولي وفق السبل والأشكال المتأتمية.
- وترسيخ أسس تسيير يرتكز على التشاور والمشاركة.

مما سبق، الهيكلية المقصودة هي التعامل مع جهاز بشري كفاء يتوزع على الإدارة أولا وعلى المواد التعليمية ثانياً وعلى الخبرة والنخبة المتخصصة ثالثا،

¹- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي، المرجع السابق، ص.63.

وعلى تحديد الأرقام في مجالي اختيار الهيئة التعليمية والجسم الطلابي رابعاً. وارتباط ذلك كله بالإنتاج سواء أكان في عدد الأساتذة أم عدد الطلاب المتخرجين الأمر الذي يؤدي إلى التحكم في البطالة أو ما يسمى أزمة الخريجين، أو من الاختيار العشوائي للأساتذة العاملين في الحقول الجامعية. وآخر اللبّات على مسار الهيكلة الجديدة للجامعة الجزائرية هي صدور القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل والمتمم، الذي يكرس الإصلاح وينظم التكوين العالي في ثلاثة أطوار هي: الليسانس والماستر والدكتوراه وهو النظام الجديد "ل.م.د".

1- لمحة عامة عن النظام الجديد "ل.م.د": تركز الهيكلة الجديدة لنظام: ليسانس، ماستر، دكتوراه، على تنظيم التعليم الجامعي في ثلاثة مراحل تتوج بثلاث شهادات:¹

- شهادة الليسانس: يتوزع التكوين للحصول على شهادة الليسانس "نظام جديد" على ستة سداسيات. ويتبع هذا التعليم المشترك، الذي يمتد إلى سنتين، بسنة للتخصص يتفرع التكوين فيها إلى فرع أكاديمي، يتوج بشهادة ليسانس أكاديمي. وفرع مهني، يتوج بشهادة الليسانس مهني.

- شهادة الماستر: تسمح هذه المرحلة بمتابعة التكوين الأساسي والحصول على تخصص يمكن الطالب من متابعة التكوين في الدكتوراه أو التوجه نحو نشاط مهني. وينقسم إلى اختصاصين مختلفين: تخصص ماستر مهني، يمتاز بالحصول على تدريب أوسع في مجال ما. وتخصص في البحث يمتاز بتحضير المعني إلى البحث العلمي ويؤهله إلى نشاط البحث في القطاع الجامعي أو الاقتصادي (ماستر بحث).

¹ - أنظر: - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار مؤرخ في 23 يناير 2005، يحدّد تنظيم التعليم وضبط كفايات مراقبة المعارف والكفاءات والانتقال في دراسات الليسانس "نظام جديد"، عن تنظيم التعليم، المادة رقم 2، ص 1. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي، المرجع السابق، ص ص. 6، 8، 9.

- شهادة الدكتوراه: إن التكوين في مستوى الدكتوراه يدوم لمدة ثلاثة سنوات ينبغي أن يضمن تعميق المعارف في الاختصاص وتكوين بالبحث من أجل البحث. ويتوج هذا التكوين بشهادة دكتوراه بعد تحضير رسالة بحث.

2- مميزات النظام "ل.م.د": يرتكز النظام الجديد "ل.م.د" على المميزات التالية:¹

- طبيعة التكوين: يتضمن التكوين تعليما نظريا ومنهجيا وعمليا وتطبيقيا.
- مجالات التكوين: إن العرض الجديد للتكوينات منظم داخل مجالات كبيرة. وللاشارة أن ضمن كل مجال تعرف بعض المسارات النموذجية التي هي عبارة عن تخصصات أو اختيارات.
- المسارات النموذجية: بإمكان مختلف المسارات المعروضة أن تحتوي على تمهيدات لمختلف الاختصاصات ومتعددة التخصصات وتخصصات تحضر لمهنة ما. كما تمكن من جهة توجيه الطالب تدريجيا حسب مشروعه المهني أو الشخصي.
- وحدات التعليم: تنظم الدروس على شكل وحدات للتعليم وهي: عبارة عن مجموعات للتعليم (مقررات ومواد) منظمة بطريقة بيداغوجية منسجمة وحسب منطق الانتقال بهدف بلوغ كفاءات ملموسة
- الأرصدة: يعتبر الرصيد وحدة قياس التعليم المحصل، وتحدّد هذه القيمة المعبر عليها بعدد خاص حسب العمل الذي سينجزه الطالب (الدروس، العمل الفردي، المذاكرة، المشروع، التربص،...).

¹- نفس المرجع، ص ص. 10 - 12.

- التقييم والانتقال: ويتم الحصول على الشهادة النهائية من خلال مراقبة المعارف والكفاءات. تنظم دورتان، لكل سداسي تعليمي، لمراقبة المعارف والكفاءات وتعد الدورة الثانية "دورة استدراكية".

لكن هذه الرؤية الجديدة لا يمكن توفيرها إلا من خلال "نظام مرن ومتفتح". كما تحتاج إلى انسجام بخصوص توفير التكوينات، التي يجب أن تواكب التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا التي تفرض تحيينا مستمرا للمعارف والأداء.

3- الإجراءات المرافقة للنظام الجديد: أهم الإجراءات المرافقة للنظام الجديد هي:¹

أ- تقوية الموارد البشرية عن طريق: ترقية وتطوير طرق التعليم خاصة بتعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال المستعملة في التعليم؛ تشبع الأساتذة والمسيرين المكلفين بالبيداغوجيا بمحتويات النظام الجديد وهذا من خلال عقد دورات تحسيسية.

ب- الشروع في مراجعة أنظمة الدخول والتقييم والانتقال والتوجيه البيداغوجي، وتطوير نماذج جديدة للتكوين التي تعتمد على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال (التعليم عن بعد والتعلم عبر شبكة الانترنت).

- إعادة النظر في الخريطة الجامعية التي يجب أن تتطور حتى تشمل مفهوم شبكات التكون مع كل ما ينتج عنها.

¹- نفس المرجع، ص ص. 14، 18.

- انتهاج سياسة الاستعمال العقلاني للمرافق القاعدية المخصصة للبيداغوجيا (مدرجات، قاعات الأعمال الموجهة، مخابر الأعمال التطبيقية، المكتبات) والبحث (المخابر).

- الانتقال من نمط تسيير ذي طابع إداري إلى نمط يركز على المبادئ التي تحكم التسيير الحسن بهدف تحسين قدرات مسؤولي المؤسسات في ميدان التسيير.

- ضرورة الاندماج كلية في رؤية شاملة تعبر عن سياسة وطنية للتكوين التي بإمكانها التحرك وبطريقة منسجمة ومكملة وتخضع لقوانين البيداغوجيا في كل مراحل التدريب.

- الدعوة إلى التعاون الدولي في إطار شراكة على أساس أهداف مسطرة من طرف الجامعة الجزائرية، خاصة في مجال تكوين المكونين وإعداد برامج جديدة وتنشيط البحث العلمي.

في ضوء هذه الرؤية، يحتاج مجال التعليم الجامعي في الجزائر إلى رصد الإطار الفكري السوسيولوجي كمدخل تحليلي يسعى إلى تكييف معطيات اتخاذ القرار بضرورة إصلاح الجامعة مع الخيار السياسي الجديد المتمثل في تطبيق برنامج "نظام LMD"، وكذلك تشجيع إنشاء المخابر ووحدات البحث.

رابعا، نحو استيعاب منهجية التطوير التنظيمي بواسطة الانترنت في الجامعة الجزائرية:

إن التعليم العالي له الأثر الكبير على كل جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. «عملية تطويره تنصب على العملية التكوينية بشتى أبعادها، فلا يركز

على نوعية المعلومات في حدّ ذاتها وإنما يتعداها إلى الطريقة، الوسيلة، الكتاب، المكتبات، الإدارة التعليمية، نظام التقويم وإلى نظم وأساليب الدراسة الجامعية والتنمية العلمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس لتحسين فعالية وكفاءة العملية التكوينية وكذا جودة التعليم.¹ ويدعو هذا إلى التطوير التنظيمي بواسطة شبكة المعلومات باعتبارها مورد قيم داخل المنظمات. لكن هذا يستوجب قاعدة متطورة لـ: "البنية التحتية لتقنيات تطوير المعلومات والاتصال".

1- البنية التحتية للإنترنت في الجزائر: يمكن أن نميز المراحل التالية لتطوير البنية التحتية للإنترنت في الجزائر:²

1. في عام 1993 أصبح مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) أول مورد لخدمات الإنترنت في الجزائر.
2. في شهر مارس من عام 1994 تم ربط الاتصال بالإنترنت عن طريق نفس المركز بخط هاتفي مخصص يربط الجزائر بإيطاليا، تقدر طاقته آنذاك بـ: 9600 فولط، وذلك في إطار مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو يهدف إلى إقامة شبكة معلوماتية بإفريقيا تسمى بشبكة الإعلام الإفريقي "ريناف" والتي تكون الجزائر النقطة المحورية فيها.
3. في عام 1995 انتشر استعمال الإنترنت رغم العدد المحدود للمستخدمين.

¹ - حلمي أحمد الوكيل، الاتجاهات الحديثة في تخطيط وتطوير المرحلة الأولى (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999)، ص. 165.

² - عبد الحق طالبي، مدخل إلى المعلوماتية: العتاد والبرمجيات، ج. 2 (الجزائر: قصر الكتاب، 2000)، ص ص. 346-347.

4. وتدعم الربط في سنة 1996 بالتعاون مع مصالح البريد والمواصلات، بخط مخصص بسرعة 64000 فولط وآخر بسرعة 256000 فولط في شهر ديسمبر سنة 1997.

وقد عرفت الجزائر بعد ذلك، تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الانترنت حيث "ظهر مزودين خواص بالاتصالات الشبكية provider لتوفير خدمات الشبكة للمواطنين ومختلف الهيئات المشتركة فيها والتي قدر عددها سنة 1996 بـ 130 هيئة، وفي سنة 1999 قدر عدد الهيئات المشتركة في الشبكة بـ 800 هيئة، منها 100 في القطاع الجامعي، 50 في القطاع الطبي، 500 في القطاع الاقتصادي و150 في القطاعات الأخرى، وفي نفس السنة، كان لمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني حوالي 3500 مشترك. بسبب ارتفاع تكلفة الربط بالشبكة، فإنه تم تقدير أن هناك حوالي 50 مستعمل لكل اشتراك ويمثل هذا العدد نسبة أكبر بقليل من واحد في الألف من عدد مستعملي الانترنت في العالم."¹

وبعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 98/257 في 25 أوت 1998 الذي يحدد شروط وكيفية استغلال خدمات الانترنت. "قد ارتفع عدد الممولين إلى 60 ممولا عبر القطر الجزائري من أهمهم "GECOS" و"EEPAD" حيث تم ربط الاتصال بشبكة الانترنت عن طريق القمر الصناعي بطاقة 2.5 ميغابيت في الثانية، وتمت مضاعفة هذه الطاقة 5 ميغابيت في الثانية في شهر جانفي من عام 2000"²

¹- محمد لعقاب، الانترنت وعصر المعلومات (الجزائر: دار هومة، 1999)، ص. 120.

²- أنظر:

- عبد الحق طالبي، المرجع السابق، ص 347.

- محمد لعقاب، المرجع السابق، ص 112.

ومنذ الدخول إلى الألفية الثالثة، تمت هندسة هذه الشبكة بشكل يضمن الأمن في تدفق المعلومات عبر المحطات القاعدية المنتشرة عبر التراب الوطني. «حيث باشرت الدولة الجزائرية على أعلى المستويات بفتح الباب أمام الخواص للاستثمار في كل ما يدخل ضمن إطار تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة (NTIC)، من أجل تحسين نوعية هذه الخدمات، كما جاء القرار الرئاسي رقم 2000/307 في شهر أكتوبر 2000 ليدخل تعديلات على القرار الرئاسي رقم 1998/275 فيما يخص استغلال خدمات منظومة الانترنت. كما يقدم نظام الأقمار الصناعية الإفريقي الذي تم إرساؤه في عام 2001، خدمات شبكية أفضل وأقل سعرا للدول الإفريقية بما فيها الجزائر.¹ على كل، لا تستطيع الجزائر، كدولة نامية، أن تحقق أقصى استفادة من التعاون الإقليمي والعالمي ما لم تستغل فرصة كونها تابعة تقنيا.

2- تطور ظروف نشأة منظومة الانترنت في الجامعة الجزائرية: يمكن هنا أن نميز المراحل التالية:²

1. قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 1998 بوضع القانون 11-98 المتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي يرمي إلى تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للجامعة الجزائرية.
2. وبموجب هذا القانون، تمت عملية الربط الأولى على مستوى الجامعات المتواجدة في الولايات الكبرى: العاصمة، قسنطينة، وهران، وبعدها تمت

¹- "نحو إقامة مجتمع المعرفة: حال المعرفة في البلدان العربية" في: تقرير التنمية الإنسانية للعام 2003 (القاهرة: اليونيسكو، 2003)، ص 64.

²- أنظر:- عبد الحق طالبي، المرجع السابق، ص 361.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الشبكة الأكاديمية للبحث (الجزائر: سبتمبر 1998)، ص. 2.

التعميم على كل الجامعات والمراكز الجامعية المنتشرة عبر التراب الوطني من خلال تعليمات وزارية تهدف إلى ربط كل الجامعات والمراكز الجامعية في إطار شبكة وطنية واحدة تخدم نظام التعليم العالي والبحث العلمي وهي الشبكة الأكاديمية للبحث: ARN : Academic Research Network

وتتمثل أهم هذه الخدمات التي توفرها هذه الشبكة في التالي ذكره:¹

1. خدمات اتصالية بين مستخدمي هذه الشبكة: مثل البريد الإلكتروني، ومجموعات الأخبار وغيرها.
2. خدمات مخصصة للمعلومات العلمية والتقنية مثل: التعليم عن بعد، تبادل الخدمات بين المكتبات وغيرها.

بالتالي، البحث عن تطوير البنية التحتية للمعلومات ما هو إلا نتيجة لإدراك الدور الذي تلعبه في تطور العملية التعليمية والتعلمية.

- 3- كيفية تطبيق منهجية التطوير التنظيمي بواسطة الانترنت: تركز عملية التطوير التنظيمي للتعليم العالي والجامعي على منظور النوعية من خلال نشر استخدامات الانترنت في المجال الأكاديمي والمجال الإداري والتنظيمي حتى تصبح هذه العملية:²

¹ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، خدمات الشبكة الأكاديمية للبحث (الجزائر: نوفمبر 2004)، ص3.

² - <http://www.toolpack.com/education.htm> Organizational development in Education. Internet paper : 1, organizational culture 2000.

- منهجا منظما للعملية التعليمية، أي التركيز على تعليم أساليب البحث والتغطية الالكترونية والتحليل النقدي للمعلومات الرقمية من خلال تطوير مناهج التعليم العالي أهدافا ومحتوى وطرائق تدريس وأساليب تقويم، بحيث تكون أكثر وظيفية وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

- منهجا منظما لكافة الأنشطة الإدارية للجامعات، حيث أصبح نجاح الإدارة الجامعية في إنجاز مهامها في عصر الشبكات، لا يتحقق إلا من خلال اعتماد تكنولوجيا الانترنت في كافة أنشطتها الإدارية ويحتاج ذلك إلى مرونة كبيرة ومهارات عالية لا بد من توافرها لدى الإدارة الجامعية على مستوى الأنظمة التالية: نظام إدارة شؤون الطلبة؛ نظام متابعة النتائج؛ نظام الإدارة المالية؛ نظام إدارة الموارد البشرية؛ نظام إدارة المكتبات؛ موقع تفاعلي للجامعة على الانترنت؛ إعداد التقارير والإحصائيات.

بالتالي، على الجامعة الجزائرية أن تتجه صوب مشروع "مرونة نظام التعليم الجامعي" الذي يعنى بإعطاء الجامعة الجزائرية وفروعها الأكاديمية، المناخ الملائم لانضباط العملية التعليمية والتعلمية لتواكب تطبيقات الانترنت. وهذا من شأنه أن يحدث تحولات اجتماعية وثقافية ذات مغزى كبير، وأن الكثير من المعاني الجديدة، ستكون ذات صلة أكبر بالأبعاد الثقافية التي ستتحقق في الحقل الاجتماعي للجامعة. وبناءا عليه، منهجية تنظيم الجامعات في الجزائر يجب أن تعكس شمولية عملية التطوير التنظيمي التي تتطلب استخدام أدوات ووسائل ضرورية تدعم مفهومه وتساعد على نجاحه وفق ثلاث استراتيجيات رئيسية لإحداث التطوير التنظيمي

المخطط والتي يمكن أن تستخدمها منظمات التعليم الجامعي لإنجاز وتطبيق التطوير المرغوب وهي:¹

أ- إستراتيجية الرشد: فهي تقوم أساسا على تبني سياسة لنشر وتبادل المعلومات لاتخاذ القرار بافتراض أن الاختيار الرشيد للأفراد هو الذي سيسود وهذا يتطلب من الإدارة القيام بدراسة المنظمة الإدارية دراسة تحليلية بهدف إعطاء معلومات كاملة عن المجالات والأبعاد المراد إدخال التغيير، ويطلب من الأفراد دراسة هذه المعلومات ومناقشتها بهدف التوصل إلى اتخاذ قرار موضوعي حول إدخال آليات التغيير المطلوب.

ب- إستراتيجية القيم وإعادة التعليم: وتقوم أساسا على توضيح أن القيم الجديدة والاتجاه التطويري يخدم ويلبي حاجات الأفراد في المنظمة، ويأتي تغير القيم والسلوك من عملية إعادة التعلم حيث يتضح ذلك من خلال استخدام المنهجية العلمية، وهنا يطلب من الإدارة وكذلك العاملون بها المشاركة في اختيار بديل من عدة بدائل، بتحديد المشكلة وتدارسها واختيار البديل الأفضل ثم تنفيذه.

ج- إستراتيجية القوة والقهر والإذعان: تعتمد هذه الإستراتيجية على استخدام القوة والقهر، ويكون هذا الاتجاه ضمن إجبار الإدارة العليا للإدارة الدنيا على ضرورة تنفيذ التغيير المطلوب؛ استبدال الأفراد أو إعادة توزيع الموارد البشرية من جديد

¹- أنظر:

- موسى اللوزي، التطوير التنظيمي: أساسيات ومفاهيم جديدة (عمان، دائر وائل للنشر، 1999)، ص 51، 52.

- علي السلمي، تطور الفكر التنظيمي (القاهرة: دار غريب)، ص 272.

للحصول على أفراد راغبين في إدخال التغيير؛ إعادة التصميم للهيكل التنظيمي.
وفيما يلي مقارنة بين الاستراتيجيات الثلاثة:

جدول يمثل مقارنة بين الاستراتيجيات الثلاثة لتطبيق التطوير التنظيمي.

المقارنة أوجه الإستراتيجية	نطاق التطبيق	المدة الزمنية لإحداث التغيير	أمثلة من السياسات والإجراءات المساعدة	السلوك الإداري	النتائج المتوقعة
الرشد والتطبيق العقلي	من خلال النظم الإدارية	طويل المدى (سنوات/ شهر)	سياسات التعلم والتدريب، الاستشارات	سلوك يعكس توافر الخبرات	الانتشار والتطبيق في المدى الطويل
نظم إعادة التعلم	من خلال علاقات الزمالة وجماعات العمل	متوسط المدى (أشهر/أسابيع)	التوجيه والنصح وتدريب الحساسية	التفويض، المشاركة والعمل الجماعي	الانتشار والتطبيق في المدى الطويل
القوة والقهر	الإجراءات السياسية والإيديولوجية	قصير المدى (أيام/أسابيع)	استخدام القوانين اللوائح/الأوامر أساليب العقاب	التحرك في اتجاه واحد	مسايرة الوقت والتوافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: موسى اللوزي، التطوير التنظيمي: أساسيات ومفاهيم جديدة

(عمان: دار وائل للنشر، 1999)، ص ص 51-52.

من خلال المقاربة السابقة لمفهوم التطوير التنظيمي من وجهات النظر

المختلفة، يمكن توضيح منهجيته فيما يلي:

1. أنها تنبع من وتقوم على نظريات وبحوث وتقنيات العلوم السلوكية والاجتماعية.
2. وهي عمليات مخططة، تنطلق من تشخيص دقيق للمشكلات، تعتمد على بحوث الفعل وتعتمد على التكنولوجيا، ويعاون في إحداثها خبراء مختصون، وتدار وتدعم من الإدارة العليا.

3. تهدف إلى تطوير الأفراد، وتحقيق التماسك بينهم، وتطوير البنى التنظيمية، واستراتيجيات المنظمة وعملياتها.
4. وتهدف إلى تحسين فعالية المنظمة، وصحتها التنظيمية، وقدرتها على التوافق مع التغيرات الداخلية والخارجية، وتقديم حلول تنظيمية جديدة ومبتكرة. وأن هذه النتائج تظهر بعد وقت طويل.
5. هذه المنهجية عملية مستمرة، وتعتري التنظيم بأكمله، أو وحدة كاملة في المنظمة.

نتائج وتوصيات عامة:

مما سبق، هناك مقومات يجب توافرها لنجاح تطبيق منهجية التطوير التنظيمي بواسطة الانترنت ومن أهمها ما يلي:

1. وعي الإدارة العليا بأهمية الانترنت والحاجة إليها لتطوير وتحسين الأداء.
2. توافر الكفاءات البشرية والخبرات الإدارية الكافية والتي ستتولى هذه المهمة سواء من داخل الجامعة أو من خارجها.
3. توافر الإمكانيات المالية اللازمة للاتفاق على متطلبات هذا التطوير.
4. الاستعداد لبذل الجهد الجاد لفترة زمنية طويلة لتغيير مراحل هذا التطوير.
5. اقتناع أعضاء الهيئة التدريسية بأهمية وفوائد هذا التطوير بالنسبة لهم وللطلبة والمجتمع.
6. تأييد ودعم من جانب مجهود الشركاء الاجتماعيين مع الجهاز الإداري للجامعة والأطراف المرتبطة به بجدوى هذا التطوير.

7. المتابعة والتقييم المستمر لنتائج التطوير التنظيمي بواسطة الانترنت والاستفادة من التجارب.

في ضوء نتائج البحث الحالي، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

8. الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال التطوير التنظيمي والتخطيط الجامعي من خلال استخدامات تكنولوجيا الانترنت.

9. إعادة التصميم التنظيمي من خلال حوسبة جميع عمليات ومراحل العمل الأكاديمي والإداري لغرض تحسين جودة حياة العمل في الجامعة الجزائرية.

10. تغيير الهيكل التنظيمي وفق المدخل التقني الاجتماعي الذي له دور في تلبية حاجات تطوير الأداء بواسطة الانترنت لغرض بناء علاقات اجتماعية وإنسانية جديدة.

الخاتمة:

إن التوجه التنظيمي الذي أصبح يسود الجامعات العالمية قوامه تجديد كامل لبنيتها وفلسفتها من خلال تدخل تكنولوجيا الحواسيب والانترنت التي تهدف إلى إلغاء النصوص والأهداف التنظيمية التقليدية واستبدالها بإطار تنظيمي مبسط يعتمد على آلية "مرنة" تسمح بتطوير القواعد والأهداف التنظيمية الموضوعة. وهذا يكرّس إثارة أهمية منهجية التطوير التنظيمي بواسطة الانترنت داخل الجامعة.

لذلك فالجامعة الجزائرية (اليوم) مطالبة بأن تكيف طرق تسييرها وتطوير تنظيمها على المستوى الإداري والأكاديمي مع كل المستجدات التي تحدثها شبكة الانترنت، وأن تسعى من خلال النظام الجديد "ل.م.د" إلى تبني التطوير التنظيمي

بواسطة الإنترنت وخاصة نحن بصدد الانتقال إلى نمط مجتمعي جديد وهو مجتمع المعرفة أو المعلومات.

لكن نجاح وفعالية منهجية التطوير التنظيمي بواسطة الإنترنت، تبدأ بتحقيق رؤية تنظيمية جديدة تتطوي على التفاعل بين الأفراد والمهام وتكنولوجيا الحواسيب والانترنت المعتمدة في انجاز النشاطات والمهام. أي أن تنطلق الجامعة من فكرة مفادها بأن التطوير في برامجها (التربوية، الثقافية، المهنية) يستند على ما تتركه من آثار في الثقافة التنظيمية.

وبالتالي يمكن التأكيد بأن أهمية هذه المنهجية تتبع من حقيقة أن شبكة الانترنت تقوم بدور تنظيمي وتؤدي كوسيط جديد إلى عملية التطوير التنظيمي لبناء ثقافة تنظيمية تركز على تغيير الأفراد وتحسين مستويات الخبرة والمعرفة في طرق أداء العمل إضافة إلى تدعيم التفاعل الإنساني بين أعضاء المجموعة.

قائمة المراجع:

1. أحمد الوكيل، حلمي، الاتجاهات الحديثة في تخطيط وتطوير المرحلة الأولى (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999).
2. اللوزي، موسى، التطوير التنظيمي: أساسيات ومفاهيم جديدة (عمان: دائر وائل للنشر، 1999).
3. أبو الخير، كمال حمدي، مبادئ الإدارة الدولية - النظرية والتطبيق (القاهرة: مكتبة عين شمس، 2000).
4. الصيرفي، محمد، إدارة التغيير (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007).
5. السلمي، علي، تطور الفكر التنظيمي (القاهرة: دار غريب).
6. تركي، رابع، أصول التربية والتعليم (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب (د.م.ج)، 1995).
7. حسن الشماع، خليل محمد و حمود، خضير كاظم، نظرية المنظمة، ط.2 (عمان: دار المسيرة، 2005).
8. طالبي، عبد الحق، مدخل إلى المعلوماتية: العتاد والبرمجيات، ج.2 (الجزائر: قصر الكتاب، 2000).
9. عبد الرحمن، عبد الله، دراسات في علم الاجتماع، ج.2 (لبنان، دار النهضة العربية، 2000).
10. لعقاب، محمد، الانترنت وعصر المعلومات (الجزائر: دار هومة، 1999).
11. أحمد ماهر، التنظيم: الدليل العملي لتصميم الهياكل والممارسات التنظيمية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005).
12. ولد خليفة، محمد العربي، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية (الجزائر: د.م.ج، 1989).
13. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حصيلة العشرة 67-1978 (الجزائر، 1980).

14. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الشبكة الأكاديمية للبحث (الجزائر: سبتمبر 1998).
15. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، خدمات الشبكة الأكاديمية للبحث (الجزائر: نوفمبر 2004).
16. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي (الجزائر: جانفي 2004).
17. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار مؤرخ في 23 يناير 2005، يحدد تنظيم التعليم وضبط كفاءات مراقبة المعارف والكفاءات والانتقال في دراسات الليسانس "نظام جديد"، عن تنظيم التعليم، المادة رقم 2.
18. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار مؤرخ في 23 يناير 2005، المرجع السابق، المادة 6،7.
19. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار مؤرخ في 23 يناير 2005، المرجع السابق، المادة: 8-10-13-17-18.
20. علي الحوات، "التعليم العالي في الوطن العربي، بدائل وخيارات لحجرات التنمية في عالم متغير" في: مجلد الفكر العربي (بيروت) العدد الثامن والتسعون، فريق (1999).
21. "نحو إقامة مجتمع المعرفة: حال المعرفة في البلدان العربية" في: تقرير التنمية الإنسانية للعام 2003 (القاهرة: اليونسكو، 2003).
22. بن علي محمد، "أهداف الجامعة والأطراف الفاعلة فيها" في: مجلة الحقيقة (الجزائر: عدد خاص بالملتقى الدولي السابع حول: الجامعة وقضايا المجتمع، جامعة أدرار، 2004).
23. حمليل صالح، "مساهمة الجامعة في التنمية وخدمة المجتمع" في: مجلة الحقيقة، المرجع السابق.
24. Benamar Djamel, Entre Nationalisme et développement, l'ambiguïté des sciences sociales en Algérie, colloque sur les sciences sociales aujourd'hui, Oran, Credo, 1986.
25. Boubaker Benbouzid, communication sur la réforme de l'enseignement supérieur conseil national de transition, octobre 1995.
26. Gherid Djamel, « l'université d'hier à aujourd'hui », l'université aujourd'hui (actes de séminaire), Oran, Ed Crasc, 1998.

27 - موقع النادي العربي للمعلومات من:

www.arabain.net

28. <http://www.toolpack.com/education.htm>

Organizational developement in Education. Internet paper :
organizational culture 2000